دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية : مؤسسة مصر الخير نموذجاً

هدى على محمد سيف

مقدمة :

ظهـرت الجمعيـات الأهليـة في مصـر في بدايـة القـرن التاسـع عشـر (1821) اسـتجابة لاحتياجات المجتمع . وتتكون في معظمها من متطوعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة ، ومن ثم فهم جزء من منظمة مشهرة ومسجلة ومعترف بها في المجتمع والدولة وتخضع لقانون الجمعيات وإشراف ومتابعة وزارة الشئون الاجتماعية.

وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة مما يمكنها من الاحتكاك والتواصل مع الجمعيات المحلية والإقليمية والدولية . وهي في أنشطتها ليست بديلة للدولة أو مناقسة لها ولكنها مكملة لجهود الدولة المخططة والمنظمة والتي تكون غير كافية وتقوم على الاستقلال الذاتي ولا تعمل من أجل الربح ولا تتدخل في السياسة ومن ثم تكون بمثابة صمام أمان وعامل استقرارللعمل.[1]

إشكالية الدراسة:

أصبح الحديث حول دور منظمات المجتمع المدنى فى النهوض بالتنمية أمراً اساسياً وباتت هذه المنظمات والتى منها الجمعيات الأهلية من أهم الركائز التى تراهن عليها الدولة المصرية فى تحقيق تلك التنمية لما لها من تواصل مع مختلف فئات المجتمع .وتأكد للعديد من الحكومات أنها لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها و أزماتها لوحدها، و أنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته من نقابات و جمعيات...في حل هذه المشاكل و كذا في تحقيق التنمية فى المجتمع.

فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أم بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية وعدم ترك أحد خارجها عرضة للعوز والحرمان، وذلك بما يسهم به من دور فاعل

بالمجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية .

أهداف الدراسة-:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى التنمية داخل المجتمع لما لها من إمكانيات وقدرات على التعامل مع بعض المشكلات التى تواجه افراد المجتمع فى القطاعات المختلفة وايضاً لما لها من استعداد على القيام بدور مكمل للقطاعين الحكومى والخاص فى تنمية المجتمع المحلى . وذلك من خلال المشروعات التى تقوم بها فى المجتمع مع التعرف على المعوقات التى تقف عقبة فى سبيل تحقيق أهدافها وتقديم بعض المقترحات لزيادة فاعليتها .

اولا : الجمعيات ,والمؤسسات الأهلية ، المفهوم ، والخصائص (السمات):

هناك تعريفات متعددة للجمعيات الأهلية كأحد تنظيمات المجتمع المدني ، نذكر منها :-

يعرف معجم العلوم الاجتماعية الجمعية على أنها قانونا يدل اللفظ على مجموعة أفراد أتحدوا لتحقيق هدف ما ، ولها شخصية إعتبارية وفي أمريكا يقال المؤسسة الخاصة إذا كانت تهدف إلى الربح ، والعامة إذا كانت تهدف إلى الصالح العام[2].

لقد حدد القانون 84 لسنة 2002 الجمعيات الأهلية في المادة 1 على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو منهما معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض علي الربح المادي. (3).

اتفق التعريف مع تعريف معجم العلوم الاجتماعية في أن الجمعيات الأهلية مؤسسات تعمل في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية وغير هادفة وعددهم عشرة أشخاص ،والتنظيم له صفة الاستمرارية .

وتعرف ايضا الجمعيات الأهلية بانها:

مجموعة من المنظمات المتنوعة وذات المهام المختلفة التي تقع بين السوق والدولة، فهي ليست وكالات حكومية ،كما أنها ليست شركات تسعى للربح ، وما يميز هذه المنظمات هو الانفصال عن الحكومة حيث يكون لها إجراءاتها وعملياتها الخاصة وأسلوبها في الإدارة وتقدير الأمور ، رغم أنها قد تقوم على تحقيق أغراض عامة ، إلى جانب تراجع مبادئ التجارة والسعي للربح في أنشطتها ، إلا أن ما قد تحققه فعلياً من أرباح يعود من جديد للاستثمار في رسالة المنظمة.[4]

"**إن الجمعية الأهلية هي** منظمة تطوعية خاصة ، غير هادفة للربح ، هدفها الأساسي هو تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ، ومنها على سبيل جمعيات التنمية ، جمعيات تقديم الخدمات ، الهيئات المانحة الغير حكومية ....الخ".[5]

وتعرف أيضاً الجمعيات الأهلية " بأنها وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع احتياجات أفراد المجتمع وجماعاته من خلال ممارسة أنشطة معينة بالاعتماد على الجهود الذاتية.[6]

كما يعرفها معهد دراسات السياسة العامة للمؤسسات الأهلية بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال معايير هي :

- أن يتوافر للمنظمة شكل رسمي له صفة الدوام إلى حد ما .
- أن تكون غير هادفة للربح.
- أن تكون غير حكومية.
- أن تتبع الإدارة الذاتية للمنظمة من داخلها.
- توافر قدر من المشاركة التطوعية.
- أن تكون غير حزبية.

وهي منظمات خاصة طوعية تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع ،وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة للربح وعملها خيري بعيداً عن الاعتبارات السياسية ولكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسيها.

وحددت (أماني قنديل 1999) مفهوم المنظمات الأهلية وفقاً لأربعة أنماط من التعريفات :

- **التعريف الاقتصادي** : ويركز على مصدر التمويل حيث يعرف القطاع بأنه الذي يتلقى أغلب تمويله من اشتراكات وهبات خاصة وبيع سلع وخدمات.
- **التعريف الهيكلي الإجرائي** : ويضم مجموعة سمات تؤكد على هيكل وعمليات المنظمة.
- **التعريف القانوني** : وهو أكثر التعريفات مباشرة في تحقيق أهدافه فهو يلجأ إلى قانون البلد ليحدد الوحدات أو المنظمات التي تدخل ضمن القطاع الثالث.[7]

أما عطية الأفندي فقد عرف المنظمات غير الحكومية هي منظمات خاصة طوعية(pvos) تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع . وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة للربح وعملها خيري بعيداً عن الاعتبارات السياسية ، ولكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسيها.

وقدم تعريف آخر :المنظمات غير الحكومية عبارة عن مجموعات أو مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء كان بشكل كامل أو شبه كامل ، وتتسم أعمالها بالأساس بالإنسانية والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية.[8]

وتعرف أماني قنديل هذه المؤسسات أياً كان المصطلح المستخدم للإشارة إليها بأنها منظمات تطوعية خاصة private voluntary organization تتبنى أهدافاً متنوعة ، وقد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات وتفرق بين المؤسسة والجمعية ، فالمؤسسة تتسم بدرجة اكبر من التعقيد ولها شخصية إعتبارية أما الجمعية فهي لا تسعى إلى الربح ولكنها تستند إلى مصادر تمويل عادية كأشتراكات الأعضاء والهيئات ودعم الدولة كما إنها تضم أشخاصاً طبيعيين.

ومصطلح الجمعيات الأهلية هو التعبير السائد في مصر نظراً لوجود روابط قوية تربط بين الجمعيات والقاعدة الشعبية..[9]

مسميات الجمعيات والمؤسسات الأهلية

وهناك العديد من المسميات للجمعيات الأهلية وتختلف هذه المسميات حسب المجتمع الذي تعمل به ، تسمى هذه الجمعيات في مصر وفي كثير من الدول العربية بالجمعيات الأهلية أو الخاصة في الدول الخليجية يطلق عليها أسم الجمعيات ذات النفع العام وفي بريطانية وكيثر من دول أوروبا تسمى بالجمعيات التطوعية أو غير الربحية non.profit organizationوفي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يطلق عليها الجمعيات غير الحكومية non.Govern mental organization NGOS.

وتمثل مشكلة تعريف الجمعيات الأهلية اهتماماً لدى عديد من الباحثين والمراكز البحثية والواقع أن مشكلة التعريف ليست نظرية بحتة كما قد يظن البعض ، بل أن التعريف ضروري لأنه هو الذي يحدد السمات الأساسية ومجالات العمل ونوعية النشاط.

ولا يقتصر الأمر على اختلاف مسميات وتعريفات الجمعيات هذه بل يمتد إلى القطاع الذي تنتمي إليه والذي تدرس من خلاله..10

خصائص الجمعيات والمؤسسات الأهلية :

من خلال العرض السابق لتعريف الجمعيات الأهلية نستطيع أن نحدد بعض الخصائص التي تتميز بها على النحو التالي :

1. تعتبر الجمعيات الأهلية منظمات غير حكومية ولكنها في الوقت نفسه تعتمد على المتطوعين وموظفون بأجر محدود.
2. تعتبر الجمعيات الأهلية أساسي القطاع الاجتماعي التطوعي وهي مؤسسات رسمية ولكنها غير ربحية وهدفها هو تقديم الخدمات لجميع أفراد المجتمع.

3- إن الجمعيات الأهلية تعمل على تخفيف العبء على الدولة وذلك لأن الدولة عليها مسئوليات كثير لا يستطيع غيرها القيام بها كالمحافظة على الأمن والاستقرار.

4- إن الجمعيات الأهلية تعتبر بمثابة شريك للدولة لكي تساعدها على تقديم الخدمات لمستحقيها.

5- إن الجمعيات الأهلية لا تمنع لمن يريد مشاركتها في العمل التطوعي فهذا يساعد الشباب على الانتماء للوطن والمحافظة عليه.

6- إنها تعمل في جميع المجالات والأنشطة والهدف هو تقديم المساعدة بشكل منظم ومعترف به في الدولة.

7- إنها جمعيات أهلية لا تسعى إلى تحقيق الربح المادي ولكن إلى خدمة المواطنين بشكل فعال.

8- إن الجمعيات الأهلية غالباً ما تكون ذات تنظيم إداري هرمي بسيط.

9- إن الجمعيات الأهلية غالباً تستخدم كجسر بين البناءات غير الرسمية والرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمع.

10- إن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معاً في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.

11- إنها تعتمد على تعبئة الجهود الذاتية وذلك لتدعيم القيم والأهداف العامة.

12- تعمل الجمعيات الأهلية على تقديم خدمات اجتماعية مفيدة لأفراد المجتمع لا يمكنهم الحصول عليها إلا من خلالها.

13- تعمل الجمعيات الأهلية على ابتكار أفكار مشاريع تستجيب لاحتياجات الفئات المستهدفة ، وتقيم هذه الأفكار ونختار أكثرها أولوية وأهمية. 11

ثانياً : فلسفة عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية ،وأهدافها ، وأهميتها ، ومجالاتها:

تزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الإيجابية للجهود الحكومية في التنمية. ومهما تعددت أشكالها وأنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي:

1- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.

2- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.

3- القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.

4- تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.

5- الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات.

6- تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.

7- الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع.

8- تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.

9- تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك.

10- تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.

وأنطلاقا من تلك الفلسفة والأسس التى تقوم عليها الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الاجتماعى الشعبى التطوعى كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على السواء (12)

أهداف الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

وتحدد أهداف الجمعيات الأهلية في:

1- تهدف الجمعيات الأهلية للتعرف على احتياجات المواطنين ورغباتهم.

2- وضع الخطط المناسبة لمقابلة هذه الاحتياجات، العمل على النهوض لمستوى الحياة في المجتمع.

3- إثارة حماسة الأهالي نحو المساعدة الذاتية وتوحيد جهودهم في برامج الجمعيات.

4- دراسة المجتمع من كافة جوانبه لتحديد موارده واحتياجاته المختلفة مع رسم خطة دقيقة لمقابلة تلك الاحتياجات في ضوء الإمكانات المتوفرة.

5- استثارة الأهالي للمشاركة والاهتمام بشئون مجتمعهم عن طريق إذكاء الوعي الاجتماعي بين المواطنين بمساعدة وبواسطة الندوات وبرامج التوعية المختلفة.

6- تنسيق الجهود الأهلية والحكومية على مختلف المستويات ووضع الأسس التي يمكن بواسطتها تقويم البرامج وقياس مدى نجاحها.

7- القيام بدور تمهيدي في التجارب التي تفيد المجتمع، وتقلل الخدمات من مكان لآخر والقيام بشرح وتفسير بعض هذه الخدمات.

8- حشد كافة الموارد المادية والبشرية الموجودة والتي يمكن إيجادها في المجتمع لإنجاز البرامج والمشروعات العمومية المطلوبة.

9- العمل على تحسين ورفع مستوى معيشة المواطن بوسائل قابلة للتنفيذ وبأسلوب يعتمد على قيام المواطنين بمساعدة أنفسهم.

10- المساهمة الفعالة لإنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتم في المجتمع المحلي[13]

مجالات نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

1- **العمل الجماعي الخيري:** ويتضمن هذا العمل الخيري تقديم مساعدات مالية إلى الفقراء. وتنوع أشكال هذه المساعدات وهي معاشات تقدم للأسرة الفقيرة ومساعدات مالية تقدم لبعض الأسر بناءً على بحث اجتماعي يجري لها في صورة مبلغ شهري أو في صورة مساعدات الدفعة الواحدة. هذا فضلاً عن بعض الخدمات الموجهة لفئات مختلفة، ففي مجال رعاية

الطفولة اهتمت الجمعيات التطوعية بإنشاء وإدارة دور الحضانة لرعاية أبناء العاملات. أما في مجال تنظيم الأسرة فقد أنشأت الجمعيات مراكز تنظيم الأسرة حيث يتوفر في هذه المراكز خدمة متكاملة من الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين ويحظى هذا القطاع بدعم ومساندة وزارة الشئون الاجتماعية وهيئات المعونة الأمريكية بصورة واضحة. ويدخل أيضًا في أنشطة الرعاية الاجتماعية رعاية المغتربين والمغتربات سواء من الطلاب أو غيرهم. وأيضًا رعاية بعض الفئات الخاصة مثل المسنين ومجال رعاية المعوقين أما في مجال الدفاع الاجتماعي فقد أنشأت الجمعيات التي تعمل في هذا المجال مركزًا لاستقبال الأحداث الجانحين، ودراسة حالاتهم وتوجيههم للأقسام المناسبة.

2- الصحة:

نجد أن الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات هي أقل تكلفة من الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص الساعي للربح (مستشفيات خاصة أو عيادات خاصة) من ناحية ومن ناحية فهي أكفأ، وربما أقل تكلفة من الخدمات التي تقدمها المستشفيات العامة. وتعود هذه الكفاءة (بالمعنى الاقتصادي) إلى الاستخدام الرشيد للعمالة في المستوصفات الخيرية وإلى امتداد هذه الأخيرة إلى أحياء عشوائية لم تمتد لها الخدمات الحكومية، وتستفيد المؤسسات الصحية التابعة للجمعيات الأهلية من مميزات المشروع الصغير من حيث المرونة في تقديم الخدمة تبعًا للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للحي الذي تعمل به. فقد نجحت هذه الجمعيات (وخاصة الإسلامية منها) في إنشاء شبكة متنوعة من المؤسسات الفقيرة إلى تقدم خدمات للأحياء العشوائية، والمؤسسات ذات الإمكانيات الواسعة من حيث توافر الأجهزة والمعدات والأطباء الأكفاء المؤهلين في الأحياء المتوسطة والراقية. [14]

3- التعليم:

نستطيع أن نضع أنشطة التعليم التي تمارسها المنظمات الأهلية في مصر تحت ثلاثة فئات عريضة:

أ- الأنشطة المتعلقة بمحو أمية الكبار.

ب- استكمال الجهد التعليمي الذي يمارس في المدارس من خلال ما يسمى بـ "دروس تقوية".

ج- الثالث هو زيادة مهارات الأفراد من خلال أنشطة التدريب على اكتساب مهارات جديدة. (15)

أهمية الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

تنبع أهمية الجمعيات والمؤسسات الأهلية في أنها تعبر عن تشكيلات أساسية للمجتمع المدني، الذي يتسم في أهم ملامحه بانتشار التنظيمات الاجتماعية الأهلية للتعبير عن إدارة المصالح المختلفة أو لأداء خدمات إنمائية وإنسانية تعود بالنفع على المواطنين بصفة عامة كالعمل في مجالات الصحة والثقافة والتعليم وحماية البيئة ومحاربة الفقر. كما أصبحت هذه المنظمات الأهلية إحدى أهم قنوات التنمية ولاسيما في القطاعات التي تغطيها الخدمات الحكومية.

وعلى ذلك تتضح أهمية الجمعيات والمؤسسات في الآتي:

1- للجمعيات الأهلية التطوعية أهمية كبرى في حماية المجتمع.

2- أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنتشرة في ربوع مصر وما تؤديه من خدمات جليلة للمجتمع في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية – ما هي إلا تعبير عن الوجه

الحسن المشرق للشعب المصري الأصيل الذي انتظم في هذه الجمعيات متطوعًا مدفوعًا بقيم الخير والإنسانية.

3- أن هذه الجمعيات الأهلية تقوم بتقديم خدماتها لنوعيات معينة من المستفيدين في المجتمع بكفاءة وفاعلية أحيانًا تفوق فاعلية وكفاءة المؤسسات الحكومية[16].

فالمشاركة في الجمعيات التطوعية تنمي العادات والقيم والمواقف والقدرات المؤدية إلى الحكومية الديمقراطية ومنها: الفعالية (الاعتقاد بأن انخراط الفرد في الشئون العامة يمكنه من تغيير الحياة العامة)، والثقة في المجتمع Social trust، والتعود على التعاون والمشاركة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، والروح الوطنية، والقدرة على تشكيل التحالفات ومجموعات الضغط.

من هذا المنطلق، من شأن المشاركة في هذه الجمعيات أن تنمي لدى الأفراد أنماطًا من السلوكيات تجعلهم يكتسبون تدريجيًا الصفات اللازمة ليصبحوا مواطنين واعين يهتمون بالشئون العامة. ويفترض هنا وجود علاقة وثيقة بين نزوع الأفراد إلى المشاركة في الجمعيات وميلهم للانخراط في الحياة العامة بصفة عامة. كلما اتسعت شبكة الجمعيات التطوعية وزاد نشاطها، كلما استطاعت هذه الشبكة أن تعمل كثقل موازن للدولة وتؤثر على نظامها، أو أن تحد من سلطتها Discipline or restrain the state، وأن تكون بمثابة الحارس عليها أو أن تقوم بتعبئة الشعب لمقاومة أي تعسف. [17]

ثالثاً نشأة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومراحل تطورها:

مر المجتمع المصري بمراحل تاريخية متتابعة اتسم فيها النظام السياسي بمجموعة من الخصائص التي كان لها تأثيرها على ظهور المنظمات الأهلية، والتي اختلفت من حيث سماتها التي كان لها تأثيرها على ظهور المنظمات الأهلية والتي اختلفت من سماتها ووظائفها ومدى فاعليتها في كل

مرحلة تابعة لمجموعة السياسات التي اتخذها النظام السياسي. وعلى ذلك سوف نحاول تتبع حركة المنظمات الأهلية منذ بدايتها وحتى الآن. ونعرض لها من خلال المراحل التالية:-

1- مرحلة البدء:

يعود تأسيس أول منظمة أهلية في مصر إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر وتحديدًا عام 1821 حين تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لرعاية مصالح الجالية اليونانية بالإسكندرية وبعد ذلك التاريخ بحوالي ثلاثين عامًا تأسست أول سلسلة من المنظمات الثقافية المهمة التي لعبت دورًا في تأصيل الثقافة والانتماء لمصر. من أبرز هذه المنظمات معرض مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية 1859 وجمعية المعارف عام 1868 والجمعية الجغرافية 1872 ثم تولى تأسيس المنظمات الحديثة الإسلامية والقبطية عام 1878 الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية المساعي المشكورة 1904 وجمعية المروة الوثقى 1892.

2- مرحلة الإشراف والتوجيه:

تتميز هذه المرحلة التي تبدأ مع ثورة سنة 1919 وتأثرت نتائجها بعدة عوامل أدت إلى نشر فكرة المنظمات الأهلية بين المواطنين وفي خلال هذه الفترة أنشئت أول مدرسة للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية سنة 1936 وبالقاهرة سنة 1937 وأنشئت في 1939 وزارة الشئون الاجتماعية في مصر وصدر مرسوم إنشائها على أن تشرف على الجمعيات الأهلية كما بدأت مدارس الخدمة الاجتماعية تقدم خريجيها كعناصر فنية قادرة على توجيه العمل الاجتماعي. (18)

3- مرحلة ثورة 1952 – 1973:

بعد إعلان الثورة وتوجه الدولة وتبنيها لسياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية صاحب ذلك ما يعرف ببيروقراطية الدولة التي امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات، وصدر القانون

رقم 384 لسنة 1956 نشأت المنظمات الأهلية وفرض القرار الجمهوري حل هذه المنظمات وتعديل نصوصها وكان أهم ما استحدثه النص إنشاء اتحادات تقوم بتنسيق الخدمات الاجتماعية التي تؤديها المنظمات والرقابة على نشاط هذه المنظمات وهذا القرار يعتبر التحول في العلاقة بين الأطراف الدولة، المنظمات الأهلية، المجتمع. فقد أخضع تلك المنظمات للرقابة والإشراف من قبل الدولة وحكم قبضة البيروقراطية على المشاركة في الحياة العامة وهكذا نقلت المنظمات الأهلية إلى مرحلة جديدة يتضح منها عدم ثقة الحكومة في هذه المنظمات وكانت بداية مرحلة تراجع العمل الأهلي.ثم جاءت مرحلة التخطيط الاشتراكي وبداية الخطة الخمسية الأولى وصدور القانون رقم 32 لسنة 1964 بأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تركز على دور الجمعيات في مجالات الرعاية والتنمية وحظر جمعيات لممارسة نشاط يدخل في نطاق النقابات المهنية أو العمالية وتضمن القانون النص على إنشاء اتحادات فرعية على مستوى الجمهورية واتحادات إقليمية على مستوى المحافظات واتحاد عام وإنشاء صندوق لجميع الإعانات. (19)

4- مرحلة التوجه الليبرالي (1971 حتى الآن):

شهد المجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخية مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تركت بصمة بارزة على اتجاه المنظمات الأهلية فعلى المستوى السياسي، شهد المجتمع المصري منذ سبعينات القرن العشرين تحولاً سياسيًا من هيمنة الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية المقيدة. بإنشاء ثلاثة منابر سياسية في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية كاملة واستمرار النظام السياسي في نفس الاتجاه من خلال احترام مبدأ سيادة القانون وتأكيد دور هيئة القضاء المصري باعتباره الجهة المحايدة التي يمكن من خلالها حل الخلافات بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسي وزيادة استقرار الحياة النيابية. واتساع دائرة حرية التعبير في الصحافة، فزاد خلال تلك الفترة

عدد الأحزاب السياسية حتى وصل إلى 14 حزبًا، وارتبط بذلك تحولاً في الأحزاب السياسية والاقتصادية من السبعينات تمثلت في نظام اقتصادي أطلق عليه الافتتاح الاقتصادي، واستمرت الدولة في نفس الاتجاه ولكن مع ترشيد لها وهو ما تمثل في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي وإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية بهدف إزالة القيود على النشاط الاقتصادي، والاستثمار، وتشجيع دور القطاع الخاص وترشيد دعم الدولة للسلع والخدمات، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتطوير قطاع الأعمال بما يزيد من قدرته التنافسية، وتحويل جزء من وحداته إلى القطاع الخاص[20].

وفي مصر يوجد نوعان من الجمعيات الأهلية، هي جمعيات الرعاية الاجتماعية (74%)، وجمعيات تنمية المجتمع (26%)، وتعمل في كافة المجالات الاجتماعية، هذا عدا نوعيات أخرى كالجمعيات الدينية وجمعيات الدعوة، وجمعيات تنظيم الأسرة ولها أيضًا أنشطة اجتماعية.والهيكل التنظيمي يشمل ثلاث مستويات، الأول هو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مركزي ويضم 30 عضوًا)، الاتحادات الإقليمية (26 اتحادًا) والاتحادات النوعية (10 اتحادات)، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وأعداد الجمعيات في تزايد مستمر، وتوسعت وتنوعت أنشطتها، وتحول بعضها من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية، إلى جمعيات منتجة، وعملت على توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وبعضها مدر للدخل. [21]

نبذة تاريخية عن قوانين الجمعيات الأهلية في مصر:

أولاً: الفترة من 1883 – 1952:

تبدأ هذه الفترة من عام 1883 وقد تميزت بدايتها بصدور القانون المدني وتنتهي هذه المرحلة في عام 1952 وهو عام ثورة يوليو التي تمثل علامة بارزة في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتطور القانوني لتنظيم الجمعيات الأهلية حيث أنتجت تلك الفترة

عددًا من التطورات التدريجية القانونية قبل قيام الثورة وبعدها انتهت بإصدار القانون 32 لسنة 1964.

1- في البداية لم يكن هناك من الناحية القانونية أي تشريع محدد للجمعيات التي كانت تعمل بواسطة القانون المدني الصادر عام 1885 بمقتضى مواده من المادة 54 – 80 ثم جاء دستور 1923 ونص في المادة (1) منه على حق المصريين في إنشاء الجمعيات الأهلية دون قيود ودون حصر لأنشطتها، ثم تم إدخال بعض المواد عليه تتعلق بالجمعيات وذلك عام 1905 وهي القانون رقم 10 الخاص بأعمال اليانصيب ثم القانون رقم 10 لسنة 1922 الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ثم القانون رقم 63 لسنة 1943 الخاص بفرض ضريبة إضافية للأعمال الخيرية، ثم القانون رقم 1952 لسنة 1949 الخاص بالأندية والقانون رقم رقم 531 لسنة 1954 الخاص بالكشافة المدنية والقانون رقم 223 لسنة 1954 الخاص بجمعيات الكشافة.

3. في 27 أكتوبر 1925 صدر قانون خاص بالجمعيات السياسية وضع قيودًا بشأن الإخطار عنها وعن نظامها وكذلك منح الجمعيات من اتخاذ أسماء وعناوين تدل على غرض ثوري وطالب ببيان عن أعضائها وحدد أن لمجلس الوزراء السلطة في حل الجمعيات وقد أجمعت الأحزاب على مقاطعة هذا القانون مما كان له أكبر الأثر في إلغائه. (22)

3- في 8 مارس 1938 صدر مرسوم بقانون رقم (17) بشأن حظر بعض الجمعيات في ثلاثة مواد نص في المادة الأولى منه على أن "تحظر الجمعيات أو الجماعات دائمة كانت أو مؤقتة التي يكون لها سواء من حيث تأليفها أو عملها أو من حيث تدريب أعضائها أو

نظامهم أو زيهم أو تجهيزهم صورة التشكيلات شبه العسكرية خدمة لحزب أو مذهب سياسي معين" وكان المرسوم تطبيقًا للمادة (41) من الدستور.

4- في عام 1939 صدر مرسوم بإنشاء وزارة للشئون الاجتماعية جمعت ضمن مسئولياتها كافة نواحي النشاط الاجتماعي والإنساني والثقافي في مصر بدءًا من مصلحة السجون مرورًا بالملاجئ وأعمال البر والإحسان حتى المسارح ودور السينما والجمعيات التعاونية.

5- وفي ذات العام سالف البيان صدر أيضًا مرسوم بإنشاء مجلس أعلى للشئون الاجتماعية نص على أن "يضم في عضويته اثنا عشر عضوًا من المهتمين بحركة الإصلاح الاجتماعي.

6- في 12 يوليو 1945 صدر القانون رقم 49 لسنة 1945 الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية وانحصر هذا القانون على تنظيم الجمعيات الخيرية التي تسعى إلى تحقيق غرض من أغراض البر بالمعاونة المادية أو المعنوية وكذلك المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بأداء خدمة إنسانية وأي غرض من أغراض البر والنفع العام وتقوم على جمع التبرعات لإنفاقها في أحد وجوه البر أو النفع العام.

7- في يوليو 1948 صدر القانون المدني المعدل رقم (131) ليسن تشريعًا فقهيًا ودستوريًا للجمعيات في الفصل الثاني منه في المواد من 54 إلى 68 منه تحت باب الأشخاص الاعتبارية التي تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازمًا لصفة الإنسان الطبيعية فلها ذمة مالية مستقلة وأهلية وحق التقاضي وموطن مستقل ونائب يعبر عن إرادتها ومعيارها الوحيد أنها جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص اعتبارية أو طبيعية لغرض غير الحصول على ربح مادي

ولا يجوز حلها إلا بحكم من المحكمة الابتدائية على أساس شكوى من أحد أعضاء الجمعية أو شخص ذي مصلحة أو من النيابة العامة وفقًا للمادة (66).

1- ثم صدر القانون رقم (66) لسنة 1951 الذي يخص الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية ويتكون من تسع عشرة مادة. وأهم ما فيه هو نقل اختصاص الرقابة والوصاية على هذه الجمعيات إلى وزارة الداخلية والمحافظين بدلاً من وزارة الشئون الاجتماعية كما ورد في المادة (5) منه، ووضع قائمة بها 6 نوعيات من الأشخاص لا يجوز لهم إنشاء هذه الجمعيات أو حتى يمنحوا العضوية فيها وبصفة خاصة القُصر والمحكوم عليهم بأحكام في حالات مختلفة

ثانيًا: الفترة من 1952 – 2002:

تبدأ هذه الفترة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952، حيث صدر فيها القانون رقم 384 لسنة 1956 لتنظيم القطاع الأهلي بعد الثورة، ثم القانون 32 لسنة 1964 وتنتهي عام 2002 وهو العام الذي صدر فيه القانون رقم 84 لسنة 2002 لتنظيم نشاط الجمعيات الأهلية.

القانون 32 لسنة 1964 كان التعديل الأول في 1972/4/13 (للمادة 21). (23)

العلاقة بين الجمعيات الأهلية والحكومة:

تتحدد العلاقة بين هذه المنظمات والحكومة في الأقطار العربية من خلال أربعة أبعاد:

1- إن الحكومة هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل والنشاط في هذا القطاع وتتضمن هذه التشريعات كيفية تأسيس أو تكوين الجمعيات الأهلية وقواعد إشراف ورقابة الأجهزة الحكومية عليها، وفي بعض الحالات تتضمن هذه التشريعات سلطة هذه الجمعيات الأهلية، والقواعد التي تحكم هذه الحالات.

2- تمثل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية، وغالبًا ما توضع قواعد تحدد أولويات التمويل وفقًا للاحتياجات الاجتماعية، وأهمية المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات. كذلك فإن الحكومة في كثير من الحالات توفر دعمًا فنيًا للمنظمات، من خلال إعارة بعض موظفيها وخبرائها للعمل في هذه المنظمات.

3- تدخل الحكومة في علاقة خاصة مع المنظمات من خلال اختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها وخططها في مجال الرعاية الاجتماعية ومن ثم فإن الحكومة في هذه الحالات تصبغ على هذه المنظمات مكانة قانونية خاصة يطلق عليها "الصفة العامة" أو "المنفعة العامة" وهو وضع سائد في بعض الأقطار مثل مصر والأردن وسوريا ولبنان. ويطلق على هذه الحالات في العلوم السياسية "الدمج الوظيفي" للمنظمات التطوعية الخاصة في الحكومة، باعتبار أن الأولى تقوم جزئيًا بأداء بعض وظائف الحكومة.

4- إن الحكومة تقوم بتحديد الجهات أو الأجهزة الإدارية التي تشرف على نشاط هذه المنظمات، كما تخول لها سلطات واختصاصات تسمح لها بذلك. وفي أغلب الأحوال يتحقق هذا الإشراف من خلال دائرة إدارة خاصة بوزارة الشئون الاجتماعية. بالإضافة إلى اختصاصات أخرى للأجهزة الحكومية المعنية بالإدارة المحلية والصحة والتعليم والعمل، وذلك وفقًا لطبيعة نشاط الجمعيات الأهلية[24].

وفيما يلى بيان بعدد الجمعيات الأهليه المشهره بمحافظه المنيا حتى عام 2015 م

م	البيان	عدد الجمعيات	ملاحظات

1	ديرمواس	114	
2	ملوى	253	
3	ابوقرقاص	206	
4	المنيا	686	
5	سمالوط	299	
6	مطاى	92	
7	بنى مزار	118	
8	مغاغه	181	
9	العدوه	92	
الاجمالى		2041	

رابعاً : دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى تنمية المجتمع :

ترتكز جهود الجمعيات الأهلية فى مصر على محور أساسى هو تعبئة جهود الأفراد والجماعات لإحداث التنمية فى المجتمع لصالح هؤلاء الأفراد والجماعات وحل مشكلاتهم والإسهام فى مؤازرة جهود الدولة فى تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

وفيما يلى ميادين العمل التى تعمل بها الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر :

- زعاية الطفولة والأمومة .
- رعاية الأسرة .
- المساعدات الاجتماعية .
- رعاية الشيخوخه .
- رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .
- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
- تنمية المجتمعات المحلية .

- رعاية المسجونين .
- تنظيم الأسرة .
- أرباب المعاشات .
- جماية البيئة والحفاظ عليها .
- التنمية الاقتصادية للأسر وتنمية الدخل .
- حماية المستهلك .
- حقوق الإنسان . [25]

وتستطيع الجمعيات الأهلية ملء الفجوة الموجودة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص والقيام بأنشطة ومشروعات تنموية تعمل على تنمية المجتمعات المحلية . وعليه فإن الجمعيات الأهلية لديها من المعطيات والأسباب التى تمكنها من القيام بدور فعال فى عملية التنمية المستمرة داخل المجتمع لما لها من إمكانيات وقدرات على التعامل مع بعض المشكلات التى تواجه افراد المجتمع فى القطاعات المختلفة وأيضا لما لها من استعداد على القيام بدور مكمل للقطاعين الحكومى والخاص فى تنمية المجتمع المحلى . [26]

الفرق بين المؤسسة الاهلية والجمعية

المؤسسة	الجمعية
تنشا بتخصيص مال ويجوز ان يكون هذا التخصيص عقارا او مالا	لا تحتاج الى تخصيص مال فى تأسيسها
يتم تاسيسها من عدد من المؤسسين الحد الادنى له واحد ولا يوجد حد اقصى بمعنى انه من الممكن ان يتم تاسيس المؤسسة من قبل فرد واحد فقط يكون هو المؤسس الوحيد للمؤسسة وتدار المؤسسة من قبل مجلس امناء يتم تعيينه من قبل المؤسس او المؤسسين وعدد مجلس الامناء يتراوح ما بين(3 الى 15) ويجوز للمؤسسين ان يعينوا انفسهم فى مجلس الامناء بمعنى ان يكون المؤسس مثلا هو رئيس مجلس الامناء او عدد 3 مؤسسين هم نفسهم مجلس الامناء	يتم تاسيس الجمعية بعدد حد ادنى له 10 مؤسسين ولا يوجد حد اقصى وبعد الاشهار يتم فتح باب العضوية لقبول اعضاء جدد وتكون هذه هى الجمعية العمومية وتدار الجمعية من قبل مجلس ادارة يتراوح عدده من (5 الى 15 عضو) وهذا المجلس غير معين كما هو الحال فى المؤسسة لكنه منتخب من الجمعية العمومية ولا بد ان يعاد انتخابه كل6 سنوات من اعضاء الجمعية العمومية المسددين الاشتراكات العضوية

المؤسس فى المؤسسة لا تزول عضويته الا بالاستقالة او الوفاة بمعنى انه لا يستطيع مؤسس ان يزيل عضوية مؤسس اخر مهما كان السبب	اى عضو سواء كان مؤسس او غير مؤسس من السهل ان تزول عضويته طالما لا يسدد اشتراكات الجمعية المنصوص عليها فى لائحة النظام الاساسى
جوز للمؤسسات عند اختيار اسم لها ان تسمى باسم شخص او لقب عائلة امثلة لذلك مؤسسة دكتور مجدى يعقوب	يشترط فى اسمها ان يكون اسم عام ويفضل ان يعبر عن طبيعة نشاطها

خامساً : مؤسسة مصر الخير كنموذج تنموى

تم تأسيس مؤسسة مصر الخير بهدف الاستمرار لأكثر من 500 عام و ذلك بالاستناد لهيكل مؤسسي لا يعتمد على الأشخاص، بل على العمل المؤسسي، حيث تعمل بأحدث منهجيات العمل المؤسسي التنموي والاحترافية من أجل تنمية الإنسان في خمسة مجالات أساسية (التكافل الاجتماعي، والتعليم، والصحة، والبحث العلمي والابتكار، ومناحي الحياة) تحت مظلة واحدة هي مؤسسة مصر الخير.

وتعتبر مؤسسة مصر الخير مؤسسة أهلية غير هادفة للربح مشهرة تحت رقم 555 لعام 2007 طبقا لأحكام القانون رقم 84 لسنة 2002 وتهدف إلى خدمة وتطوير وتمكين المجتمع المصري من أجل العودة للحياة الكريمة في جميع ربوع مصر.ليس لمؤسسة مصر الخير أي توجه سياسي أو ديني أو حزبي، وتستقبل أموال الزكاة والصدقات والتبرعات، حيث تقوم بصرف أموال الزكاة في مصارفها الشرعية. وتستثمر مؤسسة مصر الخير أموال الصدقات للحصول على عائد يتم إنفاقه على المشاريع التنموية.

رؤية المؤسسة

مؤسسة رائدة، كمثال عالمي، للوصول إلي تنمية مجتمع تكافلي، ينمو ذاتياً.

مهمة المؤسسة

المشاركة في بناء الإنسان وخدمته في مجالات التكافل الاجتماعي و التعليم، والصحة، والبحث العلمي والابتكار، ومناحي الحياة علي أمل القضاء علي البطالة والأمية والفقر والمرض..

قيم المؤسسة

الشفافية – الاحترام – الامتياز – المسئولية – المصداقية – المساواة..

مجالات ومشروعات مؤسسة مصر الخير

- التكافل الاجتماعى .
- التعليم .
- الصحة .
- البحث العلمى .
- مناحى الحياة .

مجالات ومشروعات مؤسسة مصر الخير

اولاً : مجال ومشروعات مجال التكافل الاجتماعي :

الرؤية

المساهمة في الارتقاء بالمجتمعات لتكون قادرة على إدارة مواردها ذاتيا

الرسالة

تنمية الإنسان عن طريق مشروعات تحميه من الفقر والأمية والمرض والبطالة

من خلال تقديم مساعدات عاجلة للمحتاجين والغارمين وابناء السبيل بالتوازي مع تنفيذ مشروعات غير تقليدية ومنتجة ومولده للدخل فردية ومجمعة للأسر غير القادرة في صعيد مصر والمناطق الحدودية للوصول بهم من حد الكفاية إلى الكفاءة

برامج ومشروعات مجال التكافل الاجتماعى

1- برنامج ابن السبيل :

هو برنامج قائم على أحد مصارف زكاة لتنمية المجتمع من خلال توفير بيئة مناسبة للطلاب غير القادرين ممن يدرسون بالجامعات المصرية، وتقديم الدعم لأسر المرضى المغتربين اللذين يتلقى ذويهم العلاج في محافظات غير محافظات إقامتهم

(مصروفات إقامه خارج المدن الجامعية .- تجهيز المدن الجامعية .- بيت الوافدين .- بيت المغتربات .- أسر المرضى .)

2- المساعدات الإنسانية المباشرة

تقدم مؤسسة مصر الخير حزمة ضخمة من المساعدات الإنسانية التي تهدف في النهاية لتحسين البيئة المعيشية للأفراد والأسر الأكثر احتياجاً في مصر بالتركيز على المناطق الأكثر فقراً بالصعيد والمناطق الحدودية

3-برنامج التمكين التكافلي

(إعانات شهريه . - تلبية الاحتياجات . - الصحة . - التعليم . - الإغاثة والطوارئ)

4- برنامج الغارمين :

هو برنامج قائم على أحد مصارف الزكاة من خلال سداد الديون عن الغارمين والمقصود بالغارمين هو كل من عليه دين ولا يستطيع سداده. كما يقوم البرنامج توفير باب رزق ثابت مثل المشروعات الصغيرة أو ادماجه في مشروع مجمع أو توفير دخل شهري

5-برنامج توليد الدخل :

يهدف البرنامج للحد من البطالة من خلال تيسير تمويل مشروعات إنتاجية زراعية أو حرفية مع ضمان توفير برامج تدريبية لرفع الكفاءات الفنية والإدارية قبل تملك الأفراد للمشروعات وذلك للقادرين على العمل ولكن لا يملكون التسهيلات المادية

(جاموس عشار . – التلقيح الصناعي – مشروعات تسمين – التمكين الاقتصادي للمرأة – مشروعات ريادة أعمال – مشروعات متناهية الصغر)

6-الأبحاث المجتمعية

كإدارة متخصصة في إجراء البحوث المجتمعية التي تحاول –كمرحلة تمهيدية – توصيف الأوضاع المجتمعية في المناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات الأساسية. يعمل القطاع على ذلك كمحاولة للوقوف على الاحتياجات الفعلية ذات الأولوية الملحة، ذلك تمهيداً لتصميم تدخلات تنموية لسد فجوة الاحتياجات بأفضل استخدام للموارد المتاحة

ثانيا : مجال ومشروعات مجال الصحة :

الرؤية

.قطاع الصحة بمؤسسة مصر الخير قطاع رائد في تعزيز صحة المواطن المصري

الرسالة

تطوير المنظومة الصحية لتقديم خدمة متميزة لعلاج ومكافحة الأمراض الأكثر انتشارا فى المجتمع المصري

تعزيز صحة المواطن المصري للسلامة والعافية، والعمل على توعيته ضد الأمراض والأوبئة.

برامج ومشروعات مجال الصحة

1-برنامج الطب الاستباقى :

يسعى هذا البرنامج إلى توفير الخدمة الطبية في شكلها المباشر من فحوصات وعلاج للمرضى محدودي الدخل وغير القادرين على التكفل بالعلاج وذلك في كل ربوع مصر من الإسكندرية إلى الصعيد

(رفع الوعى الصحي – توصيل المياه النقية – الصرف الصحي)

2-الوقاية من فيروس سي

يهدف إلى الوقاية من الاصابة بهذا المرض الخطير، والمساعدة للحد من انتشاره عن طريق تقليل عدد المعرضين للعدوى. وقد تم الانتهاء من أنشطة المرحلة الأولى للبرنامج القومي ''مصر خالية من فيروس سي'' في أربع محافظات وهى: الفيوم – المنيا – سوهاج وقنا

(الدم الامن – مكافحة العدوى – التوعية المجتمعية للوقاية من فيروس سى .)

3-برنامج الطب العلاجي

يسعى هذا البرنامج إلى توفير الخدمة الطبية في شكلها المباشر من فحوصات وعلاج للمرضى محدودي الدخل وغير القادرين على التكفل بالعلاج وذلك في كل ربوع مصر من الإسكندرية إلى الصعيد

(القوافل الطبية – دعم مراكز التميز – الدعم المباشر لمقدمي الخدمات الصحية)

ثالثا : مجال ومشروعات مجال التعليم

يسعى قطاع التعليم بمؤسسة مصر الخير إلى النهوض بعمليتي التعليم والتعلم في مصر، وذلك من خلال خلق حالة من تكامل الأدوار بين منظمات المجتمع المدني لتؤدي دورًا فاعلاً في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التعليم وتطوير بنية وقدرات منظومة التعليم في مصر، وذلك من خلال الاهتمام بكافة عناصر العملية التعليمية بداية من الطالب، والمدرس، والمدرسة، والإدارة

التعليمية، وحتى ولي الأمر وذلك في كافة مراحل العملية التعليمية، وأقسامها سواء التعليم العام أو الفني.

توفير فرص تعليمية عالية الجودة للمتسربين والمعرضين للتسرب من التعليم للمساهمة فى سد منابع الأمية ودعم المبادرات التعليمية التي تسهم في تحسين الوضع التعليمي للمهمشين ودعم العملية التعليمية لطلاب التعليم الفني والمتفوقين علمياً .

1- برنامج الإتاحة التعليمية

(بناء مدارس منخفضة التكاليف وتطوير أداء القائمين على العملية التعليمية بها – دعم وبناء مدارس التعليم المجتمعي – التعليم عن بعد (الإلكتروني)

2- برنامج تطوير التعليم الفني

(تأهيل وتوظيف طلبة مدارس التعليم الصناعي – تطوير مدارس البتروكيماويات باستخدام منهجية stem)

- تنمية مهارات القراءة والكتابة لطلبة مدارس التعليم الفني على مستوى الجمهورية)

3-برنامج تجويد العملية التعليمية

(تحسين بيئة التعليم الإعدادي – التعليم الإعدادي لخريجي محو الأمية – مراكز رعاية المكفوفين – مركز إبصار جامعة الأزهر – تنمية مهارات القراءة والكتابة لطلبة مدارس التعليم الابتدائي)

رابعا : مجال ومشروعات مجال مناحي الحياة

الرسالة

بناء وتنمية الإنسان من خلال الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والمهارات الحياتية والمهنية والعمل على توفير بيئة صحية ينتج عنها إنسان متوازن يعتز بثقافته ويحافظ على قيمه

الرؤية

الارتقاء بالسلوك و القيم و والأخلاق وبناء القدرات والثقة بالذات لرفع جودة الحياة و تحقيق الكرامة الإنسانية للفرد في المجتمع المصري.

بناء وتنمية الإنسان من خلال الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والمهارات المختلفة.

برامج ومشروعات مجال مناحى الحياة

1- برنامج الشباب والنشء

(قيم وحياة – برنامج أنا ونحن – أكاديمية مصر الخير)

2- برنامج الثقافة والفنون والرياضة

(تجهيز المكتبات العامة والمدرسية – المشاركة المعرفية – حفظ التراث الإسلامي)

3- برنامج المرأة والأسرة

(تنمية الإخلاف والمواطنة)

4- برنامج الدمج والإتاحة

(رعاية أوركسترا جمعية النور والأمل – تدريب وتوظيف ذوى الاحتياجات الخاصة – إنشاء 4 مراكز للتأهيل والتدخل المبكر)

خامسا : مجال البحث العلمى

تحفيز ودعم وتطوير النظام البيئي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والعمل على تطوير الأبحاث العلمية.

الرؤية

دعم وتطويع ثقافة البحث العلمي والابتكار من أجل تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تسهم في تمكين القرى الأكثر احتياجاً في مصر، وذلك للحصول على الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والماء والغذاء والطاقة، وخلق أجيال تعي أهمية البحث العلمي والابتكار.

الرسالة

المساهمة في مواجهة التحديات القومية وخدمة الفئات الأكثر احتياجاً من خلال البحث العلمي والابتكار

أوجه التبرع

فك كرب غارمين

هو برنامج قائم على أحد مصارف الزكاة من خلال سداد الديون عن الغارمين. والمقصود بالغارمين هو كل من عليه دين ولا يستطيع سداده. كما يقوم البرنامج توفير باب رزق ثابت مثل المشروعات الصغيرة أو ادماجه في مشروع مجمع أو توفير دخل شهري.

ترميم وتسقيف منزل

تدعم المؤسسة الأسر التي يحتاج مسكنها إلى البناء أو الترميم لضمان توفير منزل آمن وسليم للأسر يحفظهم من حر الصيف وقسوة الشتاء ويحمي أولادهم وبناتهم

وصلة مياه منزلية

تقدر تشارك في توصيل مياه نظيفة لأسرة عن طريق وصلة مياه منزلية بسيطة.. بتوفّر بيها تعب كل يوم في مسافات طويلة لتعبئة المياه من مصادر بعيدة وبتحمي صحتهم.

دعم الطلاب المغتربين

برنامج قائم على تفعيل أحد المصارف الشرعية للزكاة بما يساهم في تنمية المجتمع من خلال توفير بيئة مناسبة لطلاب العلم غير القادرين من الجنسين ممن يدرسون بالجامعات المصرية و ينطبق عليهم معايير ابن السبيل، فضلاً عن تقديم الدعم لأسر المرضى المغتربين اللذين يتلقى ذويهم العلاج في محافظات غير محافظات إقامتهم.

قوافل طبية – عيون

تقدم القافلة أربع خدمات طبية أساسية وهي الكشف، وتوفير النظارات الطبية، وإجراء العمليات الجراحية، وتوفير وصرف العلاج

دعم مشروعات متناهية الصغر

يهدف البرنامج للحد من البطالة من خلال تيسير تمويل مشروعات إنتاجية زراعية أو حرفية مع ضمان توفير برامج تدريبية لرفع الكفاءات الفنية والإدارية قبل تملك الأفراد للمشروعات وذلك للقادرين على العمل ولكن لا يملكون التسهيلات المادية وذلك من خلال:

- تمكين المستفيدين من تملك مشروعات تدر عليهم دخل ثابت يساعدهم على مواجهة أعباء الحياة
- تحفيز العمل الجماعي وخلق كيانات رسمية لإدارة المشروعات.
- خلق مجتمعات قادرة على النمو من خلال إدارة الأفراد لأنفسهم ذاتياً.
- تحسين سلالة الجاموس المصري.

مصادر تمويل المؤسسة :

(زكاة – صدقة – مسئولية مجتمعية للشركات – منح – إغاثة)

سادساً : امثلة لانجازات مؤسسة مصر الخير ودورها فى التنمية

1- إتاحة7000 فرصة تعليمية متميزة للأطفال المتسربين في247 مدرسة مجتمعية جديدة تم إنشاؤها في صعيد مصر وتم تحسين مستوي الخدمة التعليمية القائمة في352 مدرسة مجتمعية تستوعب10620 طفلا, كما قدمت الرعاية الشاملة لطلبة المدن الجامعية من خلال مشروع ابن السبيل الذي استفاد منه حوالي3.350 طالبا جامعيا وليس علي مستوي السكن فحسب بل مساعدات اقتصادية وتدريب لتأهليهم لسوق العمل في المستقبل

2- تسليم5942 عجلة عشار تم تلقيحها اصطناعيا بسلالة إيطالية للمستفيدين من الأسر الأكثر احتياجا مع تدريب تلك الأسر علي كيفية العناية بالماشية مع توفير الخدمات البيطرية والتغذية لهم

3- فك كرب17100 غارم و غارمة مع توفير مشروعات لتوليد دخل دائم لمعظمهم.

4- تقديم دعم في صورة أجهزة كهربائية كمستلزمات منزلية واجهزة عرائس للفتيات المقبلات عل الزواج (ثلاجة – غسالة –بوتاجاز) للأسر غير القادرة وفقا لمعايير المؤسسة

5- توفير وصلات مياه نقية للأسر التي تعاني من عدم توفر المياه النقية في منازلهم وتوصيل الكهرباء للمنازل التي لا تمتلك مصدر طاقة ثابت

6- تدعم المؤسسة الأسر التي يحتاج مسكنها إلى البناء أو الترميم لضمان توفير منزل آمن

7- تدعم المؤسسة عمليات زراعة القوقعة للأطفال من سن 1-5 بنسبة مالية،و دعم العمليات الجراحية المختلفة للمرضى محدودى الدخل .

8- توفر المؤسسة العلاج الشهري لغير القادرين وخاصة غير الخاضعين للتأمين الصحي أو العلاج على نفقة الدولة و تكفل المؤسسة بتكلفة الاشاعات والتحاليل للمرضى غير القادرين

9- رفع أعباء التعليم عن كاهل الأسر الفقيرة بتقديم الدعم اللازم لضمان استمرار الأبناء في مراحل التعليم المختلفة

10- توفير مشروعات ومصادر دخل مستمر للأسر الفقيرة وغير القادرة من خلال توفير مشروعات منتجة توفر لهم فرص اقتصادية لتوليد الدخل **مشروع ريادة الأعمال** :ويستهدف الحرفيين الذين يرغبون في تطوير مشروعاتهم وإضافة الميكنة المتطورة في الإنتاج مما يؤدي لارتفاع معدلات الدخل

[11] - سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى.2007 ,ص 34 .

[2] - ست البنات حسين أحمد حسين. دراسة وصفية تحليلية لدور مؤسسات المجتمع فى مواجهة التسرب من التعليم فى المرحلة الابتدائية (دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية العاملة بالمجال التعليمى بمحافظة إلاسكندرية) , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم الخدمة الاجتماعية , معهد العلوم الاجتماعية , كلية الاداب , جامعة الإسكندرية ،2008 ، ص 19.

[3] القانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2003.

[4] - داليا بهاء محمد إسماعيل . دور الجمعيات الأهلية الشبابية في تمكين الشباب.: الحالة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،2009 ، ص ص 51 .

[5] - رانية محمد مصطفى نصر .دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة دراسة ميدانية على قطاع مياه الشرب" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،1998 ، ص 3 .

[6] - داليا صبري يوسف غنيم . المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية للنهوض بالمرأة المعيلة عن تحقيق أهدافها ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان،2006 ، ص35

[7] - داليا عزت عبد العزيز . العمل الأهلي في مصر رؤية تحليلية من منظور التخطيط الاجتماعي في الفترة من (945-2004) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التخطيط الاجتماعي ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.،2006 ، ص 37-38 .

[8] - عطية حسين الأفندي ، المنظمات غير الحكومية والتنمية ، إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة،ص 4 .

[9] - نادية مصطفى عبده المصري ، الوظيفة الاتصالية للجمعيات الأهلية النسائية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الإعلام ، كلية الآداب ، جامعة المنيا،2005 ، ص 63-65 .

[10] - نيفين عبد المنعم محمد إبراهم ، إسهامات الجمعيات الأهلية العامة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي " دراسة مطبقة على جمعيات رعاية المرأة بالمنطقة الشمالية بمحافظة القاهرة ، قسم تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،2002 ، ص 41-42 .

[11] - داليا صبري يوسف غنيم: مرجع سابق ، ص (51-50).

[12] محمد سعيد الحلبى . دور القطاع الأهلى فى اقتصاد السوق الاجتماعى ، جمعية العلوم الإقتصادية السورية ، 2005 ، ص 8 . .

[13] معتز عبد المعتمد محمد. إسهامات العمل التطوعي في مساعدة تلاميذ المدارس على حل مشكلاتهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع، ص 161 – 162.

[14] عبد الغفار شكر. الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، ص 59 – 60.

[15] عبد الغفار شكر. الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، ص 59 – 60.

[16] شريف مهد سليمان الشيخ علي. استخدام نموذج الأهداف الاجتماعية في خدمة الجماعة وتنمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم خدمة الجماعة، 2005، ص 71.

[17] نبيل عبد الفتاح وآخرون . المنظمات الأهلية العربية والحكومية قضايا وإشكاليات وحالات، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 92.

[18] محمد قطب سليم. دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة في المجتمع المصري، دراسة سياسية مقارنة بين الريف والحضر بمحافظة المنوفية، بحوث الشرق الأوسط، العدد 16، مارس، 2005، ص 184 .

[19] محمد قطب سليم. ، مرجع سابق ، ص 184 .

[20] محمد قطب سليم. مرجع سابق ، ص 185 .

[21] سعد طه علام. التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، 2007، ص 34، 35.

[22] هبه طايع أحمد الخولي (2007): الإطار القانوني لعمل الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية. دراسة تحليلية للقوانين رقم 32 لسنة 1964، ورقم 153 لسنة 1999، ورقم 84 لسنة 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه ، قسم الإداره العامه ، ص (84).

[23] المرجع نفسه ، ص (91 – 92).

[24] أماني قنديل. المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 80 – 81.

[25] www.fngo.org.eg

[26] https://accdiscussion.com